تاريخ المغرب

كبسولة: الدولة العلوية (1665– 1790)

إعداد: سعاد بنعلي

يكتسي العهد العلوي الأول أهميته من كونه مرحلة انتقالية بين عهدين، تذبذبت فيهما السلطة السياسية بين الضعف والقوة، وبين السعي للحفاظ على هيبة الدولة، في مجال تجاذبته الانقسامات الناتجة عن أزمة تداول السلطة بعد وفاة السلطان، والتصدي للضغوط الأوربية المتنامية. ومن أجل فهم عميق لتاريخ العلويين الأوائل نقترح الرجوع للمصادر والمراجع التالية:

- تاريخ الدولة العلوية لمحمد الرباطي الضعيف
- الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى لأحمد خالد الناصري
- تاريخ المغرب؛ تحيين وتركيب لجماعة من المؤرخين

سعينا في الدرس السابق أن نبرز الظروف العامة التي عاشها المغرب في القرن السابع عشر منذ وفاة المنصور السعدي. وخلاله توقفنا عند الصراعات المريرة بين قوى مختلفة سعت إلى توحيد المغرب تحت سلطتها وهو ما تأتى للإمارة العلوية التي انطلقت من تافيلالت.

ينتمي العلويون إلى الفرع الحسني لبيت النبوة، لذلك يعد نسبهم الشريف من أهم عوامل مشروعيتهم السياسية، حيث ساهم ذلك في التفاف قبائل تافيلات حولهم لصد الأطماع السملالية والدلائية. وقد نجح المولى الرشيد (1665- 1672) في خلق قاعدة قبلية انطلقت من الشرق نحو فاس ومنها إلى باقي مناطق المغرب، ليتم توحيد البلاد تحت سلطة الدولة العلوية بعد القضاء على نفوذ الدلائيين في الوسط والسملاليين في الجنوب.

استلم **المولى إسماعيل** سدة الحكم مباشرة بعد وفاة أخيه الرشيد إثر حادث بمراكش سنة 1672. وقد مكنته الحنكة السياسية التي اكتسبها إبان ولايته على فاس ومكناس في عهد أخيه الرشيد من تنظيم الدولة وإعادة الأمن والاستقرار الداخلي والتصدي للتحديات الخارجية. إلا أن عودة الاضطرابات الداخلية بداية عهده ساهمت في اتخاذ إجراءات صارمة؛ على رأسها مركزة الدولة وحل مشكلة الجيش ومراقبة تحركات القبائل الثائرة. وفي هذا الصدد اتخذ من مكناس عاصمة لملكه خاصة بعد ثورة فاس وحصار المولى إسماعيل لها لما يزيد عن السنة، مما جعل العلاقة بين العاصمة الإدريسية والمخزن الإسماعيلي علاقة متوترة أرخت بظلالها على ما تبقى من عهده.

ساهمت أزمة التنظيم العسكري المرتبطة بهيكلة الجيش في توجه السلطان المولى إسماعيل إلى إرساء جيش بديل يدين له بالطاعة والولاء، ويجنبه تداعيات الولاءات القبلية وتأثير التناحرات الناجمة عنها على استقرار الدولة وقوتها. لذلك كانت أولى خطوات تدعيم ركائز سلطته هي تكوين جيش عبيد البخاري. وقد طرحت المسألة أزمة داخلية ارتبطت بضم الحراطين إلى جيش العبيد، خاصة وأن هؤلاء اعتُبروا أحرارا حسب الفقه الإسلامي، مما أعاد التوتر إلى العلاقات بين السلطان والحاضرة فاس من خلال معارضة علمائها. تم تجاوز مسألة الشرعية الدينية للجيش من خلال الحصول على فتوى تجيز ذلك من علماء مصر.

لقد نجح المولى إسماعيل بذلك في أن يعيد للدولة هيبتها، فاستتب الأمن والاستقرار، مما سمح بانتعاش التجارة الداخلية، خاصة وأن هذا الجيش قام بوظيفة مزدوجة؛ الأولى عسكرية تتمثل في مراقبة تحركات القبائل ومحاصرتها، والثانية عمرانية بحكم مساهمته في بناء القصبات التي خصصت لتحصين الطرق التجارية والتصدي للتمردات الداخلية. ولعل أخطر الثورات التي واجهها العهد الإسماعيلي هي ثورة ابن أخيه ابن محرز في الجنوب. لقد تطلبت عملية تطويع المناطق الجنوبية ما يزيد على أربع عشرة سنة من الكر والفر، ومما زاد من صعوبة الأمر انضمام قبائل سوس لتلك الثورة. ولن يتمكن المولى إسماعيل من السيطرة على مراكش وأحوازها من جهة الجنوب إلا بعد مقتل ابن محرز سنة 1696. بالإضافة إلى ذلك كان على السلطان إحباط محاولات آل النقسيس استعادة سيطرتهم انطلاقا من تطوان، والخضر غيلان بسط نفوذه على المناطق الشمالية.

ولعل أهم التحديات التي اعترضت المولى إسماعيل هو تدخل أتراك الجزائر لدعم الأطراف المتمردة. فالخضر غيلان كان لاجئا لدى إيالة الجزائر وتمكن من استعادة السيطرة على الشمال بمؤازرتهم. كما انعكس الدعم التركي للقبائل الثائرة على محاولات السلطان الحفاظ على وحدة البلاد واستقرارها. يضاف إلى ذلك تفاقم مسألة الحدود بين المغرب والإيالة الشرقية بعد حملات المولى إسماعيل على تلمسان وناحية شلف، الأمر الذي اعتبره أتراك الجزائر خرقا لمعاهدة تافنا التي ترتبت عن الصراع الذي نشب فيما قبل بين السلطان مولاي محمد العلوي وباشاوات الجزائر. ولن تخرج العلاقات المغربية العثمانية، من جو التنافس والصراع إلا مطلع القرن الثامن عشر بالنظر للتحديات الخارجية التي واجهت الجانبين مما دفعهما في اتجاه نوع من التعاون والاعتراف المتبادل وانتهاء الصراع بالتوافق على الحدود المرسومة سلفا عند وادي تافنا.

بالموازاة مع محاولات إعادة الاستقرار في ظل سلطة مركزية قوية، كان على السلطان المولى إسماعيل نهج سياسة خارجية في العلاقة مع أوروبا على أسس جديدة جمعت بين ما هو عسكري دبلوماسي. نتج عن تلك السياسة تحرير الثغور الأطلنتية الخاضعة للإسبان، فتم استرجاع المعمورة سنة 1681، والعرائش سنة 1689 وأصيلا سنة 1690.

أما طنجة فقد تم استردادها من الإنجليز سنة 1684بعد اثنين وعشرين عاما من الاحتلال. وقد ساهم توتر العلاقات المغربية الإسبانية بسبب استرجاع الثغور الساحلية في التقارب مع فرنسا من خلال تبادل سفارات وتجديد معاهدات التبادل التجاري وحل مسألة الأسرى لدى الجانبين. لقد ساهمت مرونة السلطان وحنكته الدبلوماسية في إرساء علاقات متوازنة مع فرنسا لويس الرابع عشر وانجلترا جورج الأول، مما أمن مدن الساحل ضد الهجمات الأوربية طيلة مدة حكمه. كما استعادت التجارة الخارجية نشاطها. ولعل مراقبة مداخيل التجارة البحرية والسيطرة على ثلثي موارد القرصنة وإحياء الطريق التجاري الصحراوي من أهم عوامل الانتعاش الاقتصادي الذي عرفه العهد الإسماعيلي. إلا أن الصورة لم تكن دائمة الإشراق بالنظر لسنوات الجفاف والمجاعات والأوبئة التي تخللت المغرب إبان فترات متفرقة من عهده، مما خلف أزمات اجتماعية زاد من حدتها السياسة الضريبية المتشددة التي نهجها السلطان.

وإذا كان جيش العبيد قد شكل ركيزة أساسية من ركائز الحكم العلوي خلال العهد الإسماعيلي، فإن عودة معضلة تداول السلطة بعد وفاة السلطان سنة 1727 زاد من حدة الأزمة، حيث تحول الجيش من آلية للأمن والضبط إلى أداة للتخريب والتصدع، الشيء الذي كانت له انعكاساته الوخيمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ولن يستعيد المغرب عافيته الاقتصادية واستقراره السياسي إلا بعد تولية السلطان **سيدي محمد بن عبد الله** السلطة سنة 1757؛ بعد ثلاثين سنة من التطاحن كان فيها الجيش وأبناء السلطان والقبائل أطرافه الأساسية. وقد سجل صاحب الاستقصا المؤرخ الناصري مدى التوافق حول بيعته، فبتعبيره " الناس سئموا من الهرج والفتن، وأعياهم التفاقم والاضطراب، وملوا الحرب وملتهم" (الناصري، الاستقصا، ج8، ص3)

كان أول إجراء اتخذه السلطان الجديد هو الاستمرار في سياسة أبيه المولى عبد الله الساعية إلى التخلي عن جيش العبيد والعودة إلى التنظيم القبلي القائم على التوازن بين العناصر العربية والأمازيغية، كما استعان بالأتراك لتطوير جهاز المدفعية ولتدريب الجيش، وعزز ذلك بسلسلة من الإصلاحات مست الإدارة والقضاء والتعليم. وفي هذا الإطار تم تجديد الجهاز المخزني وإعادة تنظيمه بشكل ينسجم مع سياسة الانفتاح التجاري على الأوربيين؛ فأحدث منصب وزير البحر، وأعاد تنظيم جهاز الجبايات في الموانئ والمدن الكبرى. كما اعتبر أن إصلاح القضاء جزء لا يتجزأ من إصلاح الدولة. ورغم الاستمرار في اعتماد المذهب المالكي كمذهب رسمي، فإن الاجتهادات الفقهية التي اقترحها كان فيها انفتاح كبير على بقية المذاهب رغم الأخذ بالعقيدة السلفية والدعوة للأخذ بظاهر النص. إلا أن ذلك كان له تأثير كبير على التعليم؛ حيث اقتصر على علوم القرآن والفقه والأخذ بآراء وفتاوى الأقدمين، مع منع تدريس علم الكلام والمنطق والفلسفة.

وعلى قدر اهتمام السلطان سيدي محمد بن عبد الله بإرساء سياسة سمتها الانفتاح الدبلوماسي والتجاري على الأوربيين بقدر ما كان صارما في مواجهة محاولاتهم إعادة النفوذ والسيطرة على الثغور الساحلية. وتجلى ذلك من خلال سياسة بحرية قامت على الاهتمام بصناعة السفن قصد خلق أسطول بحري يضاهي في قوته الأساطيل الأوربية، ناهيك عن العناية بالموانئ الأطلنتية وتحصينها بالمدافع؛ كطنجة والعرائش وسلا والرباط. بالموازاة مع ذلك جعل من نشاط القرصنة مؤسسة رسمية تخضع لإشراف الدولة المباشر. كما اهتم بحل مسألة الأسرى الأوربيين بالمغرب. ومن أجل الحد من نفوذ التجار الأجانب ومراقبة نشاطهم أسس ميناء جديدا بالصويرة. وتعتبر مدينة الصويرة تجسيدا لمشروع السلطان في جعل المغرب في قلب التحولات التجارية العالمية التي بات معها المحيط الأطلسي بوابتها الرئيسية خاصة بعد تراجع التجارة الصحراوية.

وعلى الرغم من استمرار التوتر مع أتراك الجزائر، فإن العلاقات العثمانية المغربية في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله اتخذت منحى التقارب والتعاون المتبادل في إطار رابطة الأخوة الإسلامية. ولعل الخلل في ميزان القوى بين العالم الإسلامي والغرب الأوربي داخل حوض البحر الأبيض المتوسط كان عاملا حاسما ساهم في تخفيف حدة الصراع القائم على مشروعية الزعامة الدينية في إطار الخلافة. فحروب الدولة العثمانية مع روسيا شرقا والتدافع غير المتكافئ بين المغرب وأوربا غربا وجه العلاقات في اتجاه التعاون المتبادل. وقد أثارت سياسة السلطان الإسلامية حفيظة القوى المسيحية الشيء الذي دفعها لمراقبة السفن المغربية المتوجهة شرقا عبر مضيق جبل طارق.

عملت الدولة العلوية منذ انطلاقها من تافيلالت على توحيد المجال المغربي في ظل سلطة مركزية قوية مع التصدي للنفوذ الأوربي المتنامي عبر الأطلسي منذ القرن السادس عشر. ورغم سعي كل من السلطانين المولى إسماعيل وسيدي محمد بن عبد الله الحفاظ على هيبة المغرب السياسية وخلق التوازن في العلاقات مع الأوربيين، إلا أن جملة من الإكراهات الداخلية حالت دون تحقيق تلك المساعي نتائجها المرجوة على المدى البعيد. فوقوع عهدهما بعد أزمات سياسية طويلة ارتبطت بأزمة ولاية العهد والصراع بين الزعامات القبلية من أجل اقتسام مناطق النفوذ من جهة، وعدم التوازن بين مداخيل بيت المال ومتطلبات الدولة للقيام بمهامها وما ترتب عن ذلك من توتر في العلاقات بين الدولة والمجتمع من جهة ثانية، إضافة إلى توالي المجاعات والأوبئة وثقل السياسات الضريبية، كل ذلك ساهم في إعاقة الاستمرارية المطلوبة التي تسمح بإرساء بنيات متجذرة ذات امتداد اقتصادي واجتماعي. وقد أدت الأزمة العميقة التي دخلها المغرب مباشرة بعد وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الله سنة 1690 إلى عودة مشهد الفوضى والانقسام من جديد في ظل تباين واضح بين ضفتي المتوسط، مما أذن ببداية مرحلة جديدة بات فيها المغرب في قلب التنافس الامبريالي لاقتسام مناطق النفوذ شمال إفريقيا.